



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى

2025-2024

إعداد
مؤيد عفانة

سنة الإصدار
2026

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2024-2025 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2025 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى (127.5) مليون شيكل، من أصل (17,202.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2025، أي ما نسبته (0.74%) من إجمالي النفقات [1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى (127.7) مليون شيكل، من أصل (17,518.8) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2024، أي ما نسبته (0.73%) من إجمالي النفقات في العام 2024 [2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبند للإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى/ بالمليون شيكل

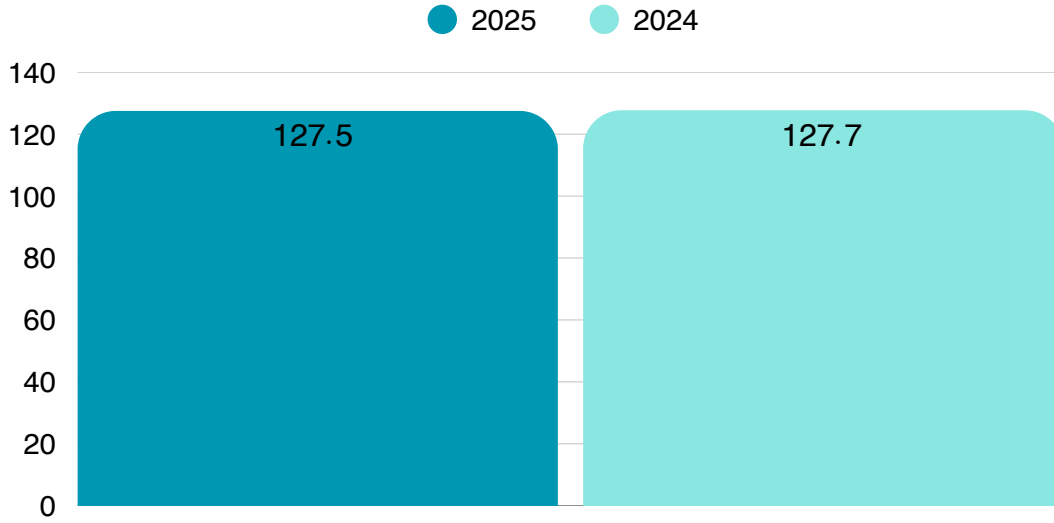
النسبة بين 2025/2024	الانفاق الفعلي 2025/ بالمليون شيكل	الانفاق الفعلي 2024/ بالمليون شيكل	البند
104.0%	100.92	97.05	الرواتب والأجور
103.4%	10.65	10.30	المساهمات الاجتماعية
79.1%	15.50	19.59	السلع والخدمات
25.5%	0.18	0.72	النفقات الرأسمالية
	0.26	0.00	النفقات التطويرية
99.9%	127.5	127.7	المجموع

ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام، على سبيل المثال قيمة الرواتب والأجور أعلاه هي الملتزمة بها وزارة المالية للموظفين، وليس المنفق على الأساس النقدي، بسبب صرف نسبة من الراتب، منذ نهاية العام 2021.

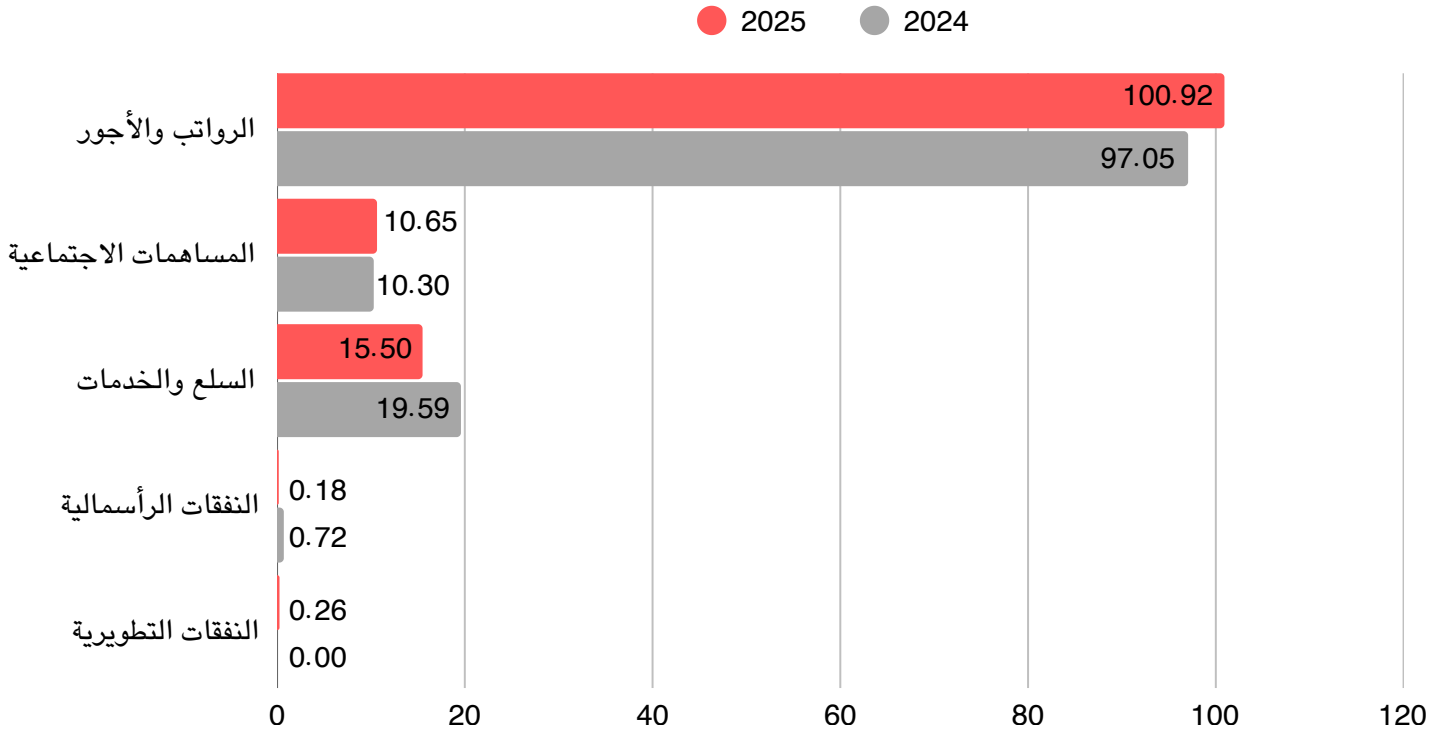
[1] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2025، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 كانون ثاني 2026، جدول رقم (5ب)

[2] تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 حزيران 2025، جدول رقم (5ب)

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى/ بالمليون شيكل

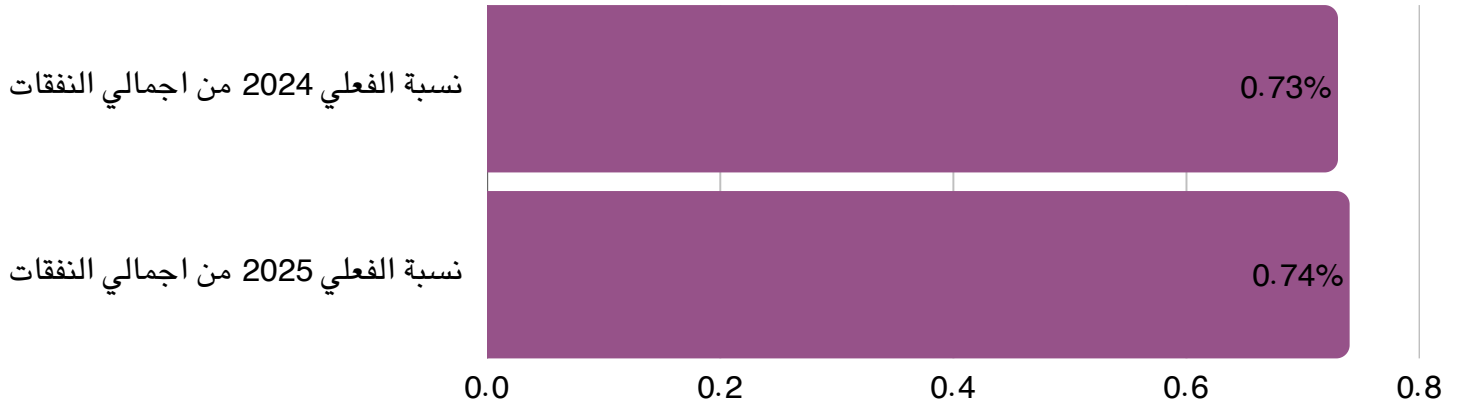


مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى تبعاً للبنود بالمليون شيكل

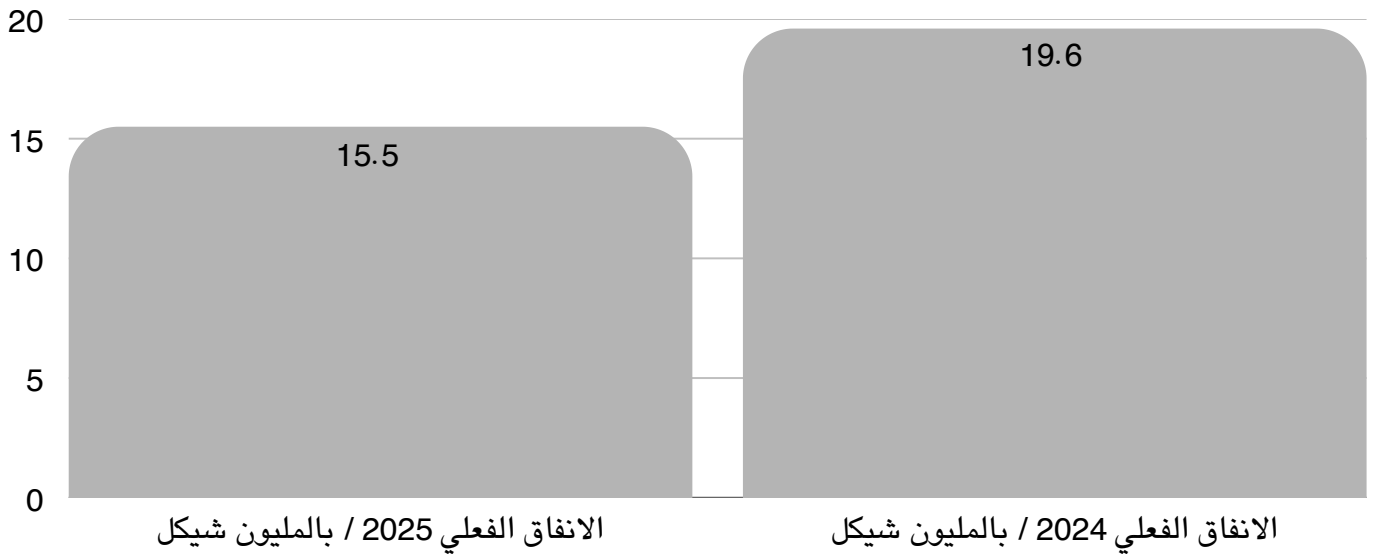


الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعاً لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى من إجمالي النفقات العامة
2024/2025



مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2025-2024 لبند السلع والخدمات في المحكمة الإدارية ومجلس
القضاء الأعلى / بالمليون شيكل



تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى 2024-2025:

أولاً: انخفض الإنفاق الفعلي السنوي للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى في العام 2025، عما كان عليه في العام 2024، وبشكل طفيف جداً، من (127.7) مليون شيكل في العام 2024 الى (127.5) مليون شيكل في العام 2025.

ثانياً: نسبة الإنفاق الفعلي على المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى بلغت خلال العام 2025 (0.74%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، في حين كانت في العام 2024 (0.73%)، أي ارتفعت نسبة الإنفاق الفعلي على المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى بنسبة محدودة.

ثالثاً: كان الارتفاع في الإنفاق الفعلي في العام 2025 للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى على بنود: الرواتب والأجور، المساهمات الاجتماعية، النفقات التطويرية.

رابعاً: انخفض الإنفاق الفعلي على بنود: السلع والخدمات، النفقات الرأسمالية في العام 2025 مقارنة بالعام 2024.

الملخص: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للمحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى للعامين 2024 - 2025، أن الإنفاق الفعلي على المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى انخفض في العام 2025، عما كان عليه في العام 2024، وبنسبة محدودة جداً، في حين ارتفعت نسبة "حصة" المحكمة الإدارية ومجلس القضاء الأعلى من إجمالي النفقات، وبشكل محدود، وكان الارتفاع بشكل رئيس في بنود الرواتب والأجور، المساهمات الاجتماعية، النفقات التطويرية في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، في حين تم الانخفاض على السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية، علماً أن البيانات في التقرير على أساس الالتزام.

مصطلحات هامة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.